A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/SSC/CAI/13/3
الأصل:بالإنكليزية
التاريخ: 1 أغسطس 2013

اجتماع الويبو الأقاليمي الثاني بشأن التعاون بين بلدان الجنوب في مجالات البراءات والعلامات التجارية والبيانات الجغرافية والتصاميم الصناعية والإنفاذ

اجتماع أقاليمي

القاهرة، جمهورية مصر العربية من 6 إلى 8 مايو 2013

ملخص التقرير

من إعداد الأمانة

انعقد الاجتماع الأقاليمي الثاني بشأن التعاون بين بلدان الجنوب في القاهرة، جمهورية مصر العربية، في سياق تنفيذ مشروع جدول أعمال التنمية بشأن تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بالملكية الفكرية والتنمية فيما بين البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.

افتتاح الاجتماع

1. بالتعاون بين الويبو ووزارة الشؤون الخارجية المصرية وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا (ASRT)، افتتح السيد ماجد الشربيني، رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، وصاحب السعادة السفير عمرو رمضان، نائب مساعد الوزير لحركة عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي والوكالات المتخصصة، ووزارة الشؤون الخارجية المصرية، والسيد يو تاكاجي، مساعد المدير العام لقطاع البنية التحتية العالمية بالويبو أعمال الاجتماع. وأشار صاحب السعادة السفير رمضان إلى مشروع الويبو بشأن التعاون بين بلدان الجنوب كثمرة هامة من ثمار جدول أعمال التنمية، لافتا النظر إلى أهمية إدراج التعاون بين بلدان الجنوب على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، مما حث جميع الوكالات المتخصصة على تعزيز دعمها لهذه العملية عن طريق زيادة الموارد المالية والتقنية والموارد البشرية لأنشطة بلدان الجنوب. ومن أجل مواصلة الويبو إدماج التعاون بين بلدان الجنوب في أنشطتها وتنفيذ بعض المقترحات التي طُرحت خلال الاجتماعين الإقليميين المعنيين بالتعاون بين بلدان الجنوب، ظهرت أهمية تخصيص موارد مالية في خطة البرنامج والميزانية القادمة وتوجيهها إلى التعاون بين بلدان

الجنوب. وتحدث السيد تاكاجي نيابة عن الويبو، وسلط الضوء على ما حققه مشروع التعاون بين بلدان الجنوب من نتائج ملموسة نتيجة جهود الويبو الرامية إلى وضع اعتبارات التنمية في صميم عملها ونتيجة أيضا للإطار الاستراتيجي الذي تنتهجه. وبالنظر إلى حقيقة ما قامت به الدول النامية من إعداد وتطوير وسائل مبتكرة لاستخدام نظام الملكية الفكرية في أغراض التنمية في السنوات الأخيرة، يتجلى العديد من الفوائد التي حققها التعاون بين بلدان الجنوب، ولا سيما فيما يتعلق بالمعارف وتبادل الخبرات.

2. وبعد مقدمة موجزة للمائدة المستديرة بشأن "صياغة وتنفيذ استراتيجيات الملكية الفكرية وجدول أعمال التنمية للويبو. التجارب الوطنية"، استعرضت الويبو، في إيجاز، الأدوات المتاحة لتوجيه المشاريع المُضطلع بها على المستوى الوطني في صياغة استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية، وأشارت إلى قيام كل من البرازيل والصين ومصر والهند واليابان والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (ICTSD) بتقديم خبراتهم الوطنية في هذا الصدد. وتضمنت بعض الدروس الرئيسية المستفادة أهمية التأكيد على التنسيق الفعّال على الصعيد الوطني، ومواءمة استراتيجية الملكية الفكرية مع أهداف التنمية الوطنية وأولويات القطاعات المعنية، ومن بينها جميع أصحاب المصلحة المشاركين، وتوفير آليات ملائمة للرصد. مع الأخذ في الاعتبار حقيقة عدم اعتبار استراتيجيات الملكية الفكرية غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقا. وكان من المهم إيلاء النظر إلى عنصرين أثناء صياغة استراتيجية للملكية الفكرية، وهما على وجه التحديد، مفهوم الملكية الفكرية من أجل التنمية (مثل: إدارة فاعلة للملكية الفكرية وسبل حمايتها والانتفاع منها) ومفهوم الملكية الفكرية ذات التوجه الإنمائي (مثل: استخدام أوجه المرونة). وكما أشارت اليابان، تَمَثَّل التحدي الرئيسي الذي واجه البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في سياق إعداد الأساس اللازم لتشجيع المزيد من الشراكات، في الافتقار إلى بنية أساسية ملائمة للملكية الفكرية وآليات فعالة للإنفاذ. أدرك الجميع الدور الذي يلعبه التعاون بين بلدان الجنوب وتبادل الخبرات والدروس المستفادة بين البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً كقناة هامة للتعاون، وهو دور مكمل للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وذلك كما وضح من الإنجازات الأخيرة في البرازيل حيث تم إنشاء صندوق خاص موجه فقط لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في مجال الملكية الفكرية بالتعاون مع الويبو.

3. وأبرز السيد بيريس دي كارفالو، مدير شعبة الملكية الفكرية وسياسة المنافسة بالويبو، في سياق الإعداد للمناقشات بشأن الموضوع الأول، "العلاقة بين سياسة الملكية الفكرية وسياسة المنافسة: استكشاف أماكن التوتر المحتملة وأوجه التكامل"، في بيان قصير له باستخدام الفيديو، حقيقة تركيز برنامج الويبو المعني بالملكية الفكرية وسياسة المنافسة على إيجاد التوازن السليم بين حماية الملكية الفكرية وإذكاء المنافسة، مع ضمان استمرار الملكية الفكرية كآلية لتشجيع التنافس وليست كحاجز يعوق المنافسة. ودلّل على ذلك بعرض تجارب كل من بيرو ومصر، فقد كانت هناك بعض الظروف التي تستتبع حدوث تنازع بين قانون الملكية الفكرية وقانون المنافسة، مثل تأخر أصحاب حقوق الملكية الفكرية في نقل التكنولوجيا إلى الملك العام باستخدام تدابير مانعة للمنافسة أو عند رفض شركات منح تراخيص انتفاع للإبقاء على الاحتكار. ومع الأخذ في الاعتبار حقيقة نشوء صراعات محتملة بين حماية الملكية الفكرية والمنافسة، تظهر أهمية وضع آليات تشريعية لحل هذه الصراعات والاستفادة من أوجه المرونة، وعلى وجه الخصوص، منح التراخيص الإجبارية. وكما وضح من تجربة الشراكة الناجحة لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا في مصر مع عدد من البلدان والشركاء الآخرين بغرض تسخير الابتكار، وتحديداً من خلال الاستخدام الفاعل لنظام الملكية الفكرية، كان التعاون بين بلدان الجنوب أداة هامة يمكن أن تحقق استفادة كبيرة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وفي هذا الصدد، ظهرت الحاجة الماسة إلى مواءمة الممارسات ووضع المبادئ التوجيهية وتوحيد الإجراءات في مجال التراخيص الإجبارية واستخدام أوجه المرونة الأخرى.

4. وبعد المقدمة الموجزة عن الموضوع الثاني: "أوجه المرونة المرتبطة بالبراءات في المعاهدات متعددة الأطراف وأهميتها للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً" والتي قدمها السيد بيشتولد مدير شعبة قانون براءات الاختراع في الويبو باستخدام الفيديو، والتي أشار فيها إلى أهمية المرونة في الحفاظ على المصلحة العامة مع تعزيز الابتكار والتنمية الاقتصادية في نفس الوقت، قدم سعادة السفير رمضان تحليلاً لاتفاق تريبس يهدف في الأساس إلى تحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات بطريقة تؤدي إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية. والتفت إلى مجال الصحة العامة، الفقرة 6 من إعلان الدوحة بشأن الحصول

على الأدوية للبلدان ذات القدرات المحدودة في الصناعات التحويلية، وأشار إلى تطور هام وحاسم لضمان تنفيذ قرار منظمة التجارة العالمية في هذا الصدد بما يعود بالنفع على البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً التي تواجه أزمات خطيرة في مجال الصحة العامة. ومن مواطن المرونة الأخرى الهامة والتي لم يتم الاستفادة منها على نحو كامل من قبل العديد من البلدان المتقدمة والبلدان الأقل نمواً حتى الآن هي تلك المواطن المتعلقة بنماذج المنفعة. وقد ساعد استعراض للموقف في المنطقة العربية والأفريقية على إلقاء الضوء في هذا الصدد على حقيقة أنه وعلى الرغم من إدراج عدد من البلدان جوانب المرونة في تشريعاتها، إلا أنها لم تُمارس تلك الجوانب على نحو كاف، وفي بعض الحالات لم تُستخدم على الإطلاق. ومن بين الأسباب التي تم التعرض لها في سياق الحديث عن التحديات الرئيسية في هذا المجال، يبرز على السطح الافتقار إلى الخبرة التقنية وعدم الوعي بأهمية المرونة والحاجة إلى وضع مبادئ توجيهية واضحة. وفي هذا الصدد، أُقترح كأسلوب بنّاء وإيجابي للمضي قدما السعي في الحصول على المعلومات من البلدان التي نجحت في تنفيذ جوانب المرونة وتجميعها في دراسات حالة بغية تقاسم التجارب والخبرات مع تلك البلدان في إطار أنشطة مستقبلية للتعاون بين بلدان الجنوب.

5. وفيما يتعلق بالموضوع الثالث تحت عنوان، "نظم البراءات في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. الحاجة إلى الاتساق بين السياسات العامة وقانون البراءات: الابتكار والصحة والتجارة"، قدم السيد بيشتولد مدير شعبة قانون براءات الاختراع بالوبيو مقدمة مختصرة باستخدام الفيديو تمهيداً لإجراء المناقشات في هذا الصدد ومشدداً على أن أهم التحديات الأكثر إلحاحا التي تواجه البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً هي صياغة قوانين براءات اختراع متسقة مع السياسات الوطنية الأخرى ذات الصلة بجملة أمور من بينها الابتكار والصحة والتجارة. وكما تمت الإشارة إليه خلال المناقشة، يمثل غياب آليات التنسيق الوطنية في معظم البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، في حد ذاته، تحديا هاما، فضلا عن الافتقار إلى القدرات والإمكانات. ولتحقيق الاتساق بين نظام البراءات والسياسات العامة وجني ثمار الابتكار، كان من المهم الإقرار بأن نظام البراءات ليس غاية في حد ذاته، ووجوب اتساق سياسات البراءات مع السياسات العامة الأخرى. وشدد على القيمة الخاصة التي يمكن تحقيقها في هذا الصدد في حالة تعزيز تبادل الخبرات والتعرف على أفضل الممارسات والدروس المستفادة بين البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.

6. وأتاح الموضوع الرابع تحت عنوان "دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا والمعلومات المتعلقة بالبراءات ونشر المعرفة. التجارب الوطنية والخبرات الإقليمية"، فرصة لعرض أمثلة ملموسة من شيلي والهند وجنوب أفريقيا والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO). وعلى وجه الخصوص، ما حدث في المعهد الوطني للملكية الصناعية في شيلي من إنشاء منصة افتراضية تعمل على تشجيع الابتكار من خلال استخدام فعّال لنظام الملكية الفكرية ونشر ونقل المعرفة والتكنولوجيا. كما ساهم مجلس العلوم والأبحاث الصناعية في الهند بمشروع مفتوح المصدر لاكتشاف الأدوية، يهدف إلى ضمان النفاذ إلى أدوية جديدة من خلال نماذج ابتكار مفتوحة لعلاج الأمراض المهملة. ومشروع مركز الابتكار في جنوب أفريقيا، وهو أحد أهم مجمعات العلوم والتكنولوجيا في البلاد والذي أنشئ بغية دفع الابتكار في ميادين الاقتصاديات الخضراء والعلوم البيولوجية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع التركيز بوجه خاص على دعم المشاريع ومهارات التنمية والابتكار. ونجح استعراض هذه التجارب الوطنية، بالإضافة إلى تجربة المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية في تطوير عدد من الأدوات لتشجيع الابتكار وتعزيز الانتفاع بنظام الملكية الفكرية داخل الدول الأعضاء، في إلقاء الضوء على أهمية جمع المعلومات بشأن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق بتطوير مجمعات العلوم والتكنولوجيا والمعلومات المتعلقة بالبراءات ومنصات نشر المعرفة وأهمية بناء شبكات إقليمية وآليات في هذا الصدد.

7. وأتاحت المائدة المستديرة بشأن "تبادل أفضل الممارسات بين بلدان الجنوب لتطوير الاستراتيجيات الوطنية للبراءات والابتكار في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً" لكل من الصين وشيلي والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة فرصة المشاركة بآرائهم وتسليط الضوء على أهمية إيلاء عناية فائقة بتخطيط ورصد نظام للملكية الفكرية متسقا مع أولويات التنمية وأهداف كل بلد على حدة. وشددت المناقشات على ما تمثله القدرة الاستيعابية من تحديات رئيسية للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، ولا سيما عند صياغة استراتيجيات الابتكار، ولذلك تظهر أهمية النظر إلى مستوى التنمية التكنولوجية والقدرات والأولويات الإنمائية في كل بلد وأخذها في الاعتبار. ففي حالة ضعف القدرات التكنولوجية، يتوجب استخدام نظام للملكية

الفكرية يهدف إلى توفير أقصى قدر من المساحة للتقليد والهندسة العكسية مع عدم انتهاك الالتزامات الدولية. وبقدر ما يتعلق الأمر بالتعاون بين الجنوب والجنوب، هناك منطقتان هامتان يمكن إيلاء المزيد من الاستكشاف لهما، وتحديداً، تسويق البحوث الممولة من القطاع العام واستخدام نماذج المنفعة، وهما، كنوع من أنواع حقوق الملكية المستخدمة في الابتكار التدريجي، يعتبران من الأدوات المفيدة على نحو خاص للبلدان ذات القدرات التكنولوجية المنخفضة. واقتُرح، في هذا الصدد، اضطلاع الويبو بمبادرات محددة لرفع مستوى الوعي بأهمية نماذج المنفعة في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.

8. وسلّط استعراض تجربة المنطقة العربية بشأن الشراكات والفرص المتاحة للتعاون مع الدول الأفريقية ودول أمريكا الجنوبية في إطار مناقشات المائدة المستديرة حول "تبادل الخبرات بين بلدان الجنوب في مجال البنية التحتية والقدرات المؤسسية لتحقيق استخدام فعّال لنظام براءات الاختراع في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً" الضوء على أهمية وضع إطار سياسي للتعاون المستقبلي بين بلدان الجنوب في مجال الملكية الفكرية. كما تم التأكيد أيضا على أهمية ضمان إشراك المجتمع المدني في مبادرات التعاون المستقبلي بين بلدان الجنوب، وذلك لما له من دور في مجال المناصرة والتأييد والمفاوضات حول السياسات، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية كميسرين ومروجين وعناصر محفزة. كما تبرز أيضا أهمية عوامل أوجه التشابه والتقارب الجغرافي في نشر المعايير والقواعد. وقد دلت التجربة، كما وضح من مثال استخدام التراخيص الإجبارية في أفريقيا، الدور الهام الذي لعبه التقارب الإقليمي في الانتفاع بمواطن المرونة في اتفاق تريبس في المنطقة. وقد أظهرت التجربة الهندية أيضا الأهمية البالغة لضمان الدعم الحكومي لهذه العملية على الصعيد الوطني من خلال مبادرات ملموسة ورصد حوافز لتشجيع الاستخدام الفعّال لنظام البراءات. وفي هذا الصدد، كان من أمثلة المبادرات والتجارب الناجحة في الهند، والتي شهدت تقاسماً في المعارف ويمكن تحقيق المزيد منه في إطار الأنشطة المستقبلية للتعاون بين بلدان الجنوب، مشروع تطوير المكتبة الرقمية للمعارف التقليدية (TKDL)، وهي آلية لتصنيف الموارد وتساعد في عمليات البحث عن براءات الاختراع بغرض مواجهة التملّك غير المشروع للمعارف التقليدية في الهند.

9. وأبرز السيد هوبرجر، مدير شعبة المشورة القانونية والتشريعية بقطاع العلامات التجارية والتصاميم بالويبو، في سياق الإعداد للمناقشات حول الموضوع الخامس، "العلامات التجارية وغيرها من الإشارات المميزة والملك العام: قضايا سياسية رئيسية تواجه البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً"، في بيان قصير له باستخدام الفيديو حقيقة توفر العديد من النهج المختلفة التي يمكن من خلالها حماية الإشارات وتسجيلها. وقد أعدت الأمانة وثيقة إرشادية تتعلق برفض حماية علامات تجارية على أسس نسبية ومطلقة لمساعدة الدول الأعضاء في هذا المجال. كما أُجريت دراسة محددة مع التركيز على العلامات التجارية والملك العام، ومراجعة الممارسات القطرية فيما يتعلق بأي الإشارات التي يمكن تسجيلها وأي الإشارات التي ينبغي الاستمرار في إتاحتها، مع استثناء بعض الإشارات من الحماية (على سبيل المثال، الاستبعاد العام من تسجيل وحماية الإشارات الخادعة والاستبعاد على أساس شرط التميز). وفي هذا الصدد، أُشير إلى موقف تسبب في بعض المخاوف بالنسبة للملك العام، ألا وهو الاستخدام المتزايد لحماية العلامات التجارية بمجرد انتهاء فترة سريان براءات الاختراع أو حماية حقوق التأليف والنشر، وذلك كما يتضح من قضية مكعبات الليغو. وبالإضافة إلى ذلك، واجهت البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً زيادة في حالات التزوير والاحتيال في إجراءات تسجيل العلامات التجارية. ولذلك تم التشديد على تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين مكاتب العلامات التجارية من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً كخطوة هامة للمضي قدما في هذا الصدد.

10. وفي أعقاب مقدمة موجزة باستخدام الفيديو عن الموضوع السادس حول "البيانات الجغرافية في تنفيذ السياسات العامة: أفضل الممارسات والبعد الاجتماعي والاقتصادي للبيانات الجغرافية" والتي أشارت فيها الأمانة إلى إصدار نشرته الويبو تحت عنوان "البيانات الجغرافية– مقدمة" كمصدر مفيد للمعلومات الخاصة بالبيانات الجغرافية، قُدمت سلسلة من العروض التقديمية وأمثلة عن الاستخدامات الناجحة للبيانات الجغرافية من قبل كل من كوبا وإثيوبيا وتايلند والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية. وقد أبرزت تلك العروض التقديمية والأمثلة التي طُرحت أهمية وإمكانيات البيانات الجغرافية كأداة للتنمية. ومن خلال زيادة قيمة المنتجات المحلية، ساهمت البيانات الجغرافية في ترويج التقاليد المحلية والثقافية وفي تعزيز التنمية للمجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد، تتمثل التحديات في الحاجة إلى إطار سياسي وتنظيمي ملائم، والافتقار إلى القدرات والموارد اللازمة لوضع وتنفيذ استراتيجيات للبيانات الجغرافية، وغياب الوعي بقيمة البيانات الجغرافية، والحاجة إلى

استراتيجيات شاملة تغطي جوانب عدة، من بينها الجوانب المتعلقة بالتسويق وتخطيط الأعمال. وقد تم التأكيد على دور تبادل التجارب الناجحة وأفضل الممارسات والدروس المستفادة، في هذا الصدد، في تحقيق استفادة كبيرة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.

11. واستعرضت السيدة توسو، كبيرة الاستشاريين بشعبة المشاريع الخاصة بالويبو، في معرض تقديمها لموضوع "تبادل أفضل الممارسات بين بلدان الجنوب لتطوير استراتيجيات الملكية الفكرية والتوسيم في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً" للمائدة المستديرة، مشروع الويبو بشأن الملكية الفكرية وتوسيم المنتجات لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، وأشارت إلى تطوير استراتيجيات الملكية الفكرية والتوسيم لتسعة منتجات في ثلاث بلدان: بنما وتايلند وأوغندا. ولفتت الأنظار إلى أهمية وضع نهج شامل يتضمن جميع أصحاب المصلحة (سلطات الملكية الفكرية، والمنتجين والمستهلكين) في العملية وتكامل بين استراتيجية الملكية الفكرية واستراتيجية تسويق مناسبة. يهدف هذا المشروع إلى تقاسم الدول الأعضاء أفضل الممارسات الموحدة في إطار عمل، ووضع دليل تنفيذي يوضح المضي قدما خطوة بخطوة لتصميم مشاريع الملكية الفكرية والتوسيم. كما ألقت التجارب الوطنية، ولا سيما تجارب كل من كوبا وتايلند وأوغندا، الضوء على أهمية ربط استراتيجيات البيانات الجغرافية مع أولويات التنمية الوطنية وعلى أهمية بناء القدرات وإذكاء الوعي على المستوى المحلي والمجتمعي، وأيضا على أهمية القيادة الحكومية والدعم المقدم منها.

12. واستعرضت الأمانة مقدمة قصيرة باستخدام الفيديو في معرض مناقشة الموضوع السابع تحت عنوان"حماية التصاميم الصناعية: قضايا معاصرة واتجاهات مستقبلية"، وأظهرت خلالها حقيقة مضاعفة أعداد تسجيلات التصميم الصناعي خلال السنوات العشر الماضية، وأشارت إلى الاتجاه الجديد لواضعي السياسات في جميع أنحاء العالم الذي يتمثل في الإقرار بالمساهمة الهامة التي تقدمها التصاميم الصناعية للابتكار والنمو الاقتصادي. وتمثلت التحديات الرئيسية من وجهة نظر البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في هذا الصدد في عدم الوعي، وضعف البنية التحتية لإيداع طلبات التصاميم والحماية، والحاجة إلى إطار أكثر سهولة في الاستخدام للانتهاء من إجراءات الإيداع والفحص، والاختلاف بين الولايات القضائية في الإطار القانوني وفي نطاق الحماية.

13. وأتاحت المائدة المستديرة بشأن "حماية التصاميم الصناعية والابتكار والملكية الفكرية: الاستراتيجيات الوطنية. خبرات من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً" فرصة لمواصلة مناقشة موضوع حماية التصاميم الصناعية من وجهة نظر جمهورية كوريا وإثيوبيا ومصر. وسلطت الضوء تحديداً على أهمية المبادرات الحكومية وعلى استراتيجيات الترويج والحماية لتعزيز هذا القطاع والحاجة إلى أتمتة عملية الإيداع والفحص لخفض التكاليف وزيادة الكفاءة.

14. وفي إطار الموضوع الثامن تحت عنوان "التعدي على حقوق الملكية الفكرية وإنفاذ هذه الحقوق – مراعاة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية والإنمائية، المتضمنة في سياق التوصية 45 من جدول أعمال التنمية"، أبرزت التجارب الوطنية لكمبوديا وجنوب أفريقيا أهمية التعاون بين سلطات إنفاذ القوانين والوكالات الحكومية وأصحاب الحقوق، فضلا عن أهمية بناء ثقافة الملكية الفكرية وإذكاء الوعي بها كأداة للابتكار والإبداع للمجتمع بأسره. واستمرار التحديات الرئيسية التي تتمثل في الافتقار إلى الموارد وضعف الوعي وتوجهات المستهلكين والافتقار إلى تقاسم المعلومات والتعاون على الصعيد الوطني وعبر الحدود كمعوقات في مجال إنفاذ القوانين لضمان تمكن المجتمع ككل من جني ثمار نظام الملكية الفكرية. وكان التعاون بين بلدان الجنوب في هذا الصدد بمثابة قناة هامة لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة وتعزيز تبادل المعلومات والتعاون بين وكالات إنفاذ القوانين ومكاتب الملكية الفكرية. وقد طُرحت وجهة نظر بديلة خلال المناقشة بشأن الإنفاذ، وركزت على أهمية نظر البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً إلى الممارسات على المستوى الشعبي من أجل تحديد أفضل نهج يتناسب مع كل بلد، مع ضمان تحقيق توازن بين الحماية، ومنع الاستخدام، والوصول إلى المعرفة.

15. وأشار السيد فيرماندیلي، نائب مدير شعبة إذكاء الاحترام للملكية الفكرية بالويبو، في مقدمة مختصرة باستخدام الفيديو في معرض تمهيده لمناقشة الموضوع التاسع تحت عنوان "الخبرات والدروس المستفادة من مساهمة أصحاب الحقوق في

الإنفاذ والتكاليف التي يتحملونها في سبيله"، إلى الدور الهام لأصحاب الحقوق في مجال إنفاذ القوانين بخصوص إذكاء الوعي والتعاون مع وكالات إنفاذ القوانين وجماعات المستهلكين على وجه الخصوص. ومن المنظور الذي قدمته مصر ومن واقع التجربة في قطاع المستحضرات الصيدلانية وصناعة البرمجيات، تمثل حماية الملكية الفكرية وانفاذها وجهان لعملة واحدة. لكن يستمر الافتقار إلى الوعي وقلة الموارد التحديان الرئيسيان للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، فضلا عن الاختلافات بين الولايات القضائية والتباين في آليات الحماية والإنفاذ.

16. وأتاحت أخر مناقشات المائدة المستديرة بشأن "مكافحة القرصنة والتزييف في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً: الإنجازات والتحديات. الاستراتيجيات الوطنية" الفرصة لجنوب أفريقيا وكمبوديا لتسليط الضوء على المبادرات الوطنية المبذولة في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، أُلقي الضوء على تلك الحملة الأخيرة التي قامت بها جنوب أفريقيا لمكافحة القرصنة والتزييف، والتي ركزت تحديداً على قيمة حقوق الملكية الفكرية وإسهامها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. كما أُشير إلى التجربة الكمبودية المتعلقة بأهمية تقاسم المعلومات، ولا سيما مع هذه الزيادة في المنتجات والأدوية المزيفة المتاحة على شبكة الإنترنت، وهما تحديان هامان للبلدان النامية في مجال إنفاذ حقوق الملكية. وألقت جامعة الدول العربية الضوء على أهمية تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، ووضع الأطر القانونية المناسبة وزيادة التعاون الإقليمي والدولي للتحكم في تدفق السلع المقلدة كعناصر أساسية لضمان الإنفاذ الفعّال.

17. وفي ختام الاجتماع، أتاحت المناقشة النهائية فرصة لاستعراض الأفكار والمقترحات الرئيسية بشأن المضي قدما فيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب في مجال الملكية الفكرية. وفي هذا السياق، أكد عدد من الوفود دعمهم للتعاون بين بلدان الجنوب وأهمية متابعة المقترحات التي طُرحت خلال الاجتماعين الإقليميين بهذا الشأن، واللذان تم تنظيمهما في إطار مشروع الويبو الخاص بالتعاون بين بلدان الجنوب، وعلى وجه الخصوص من خلال تخصيص موارد توجه لصالح التعاون بين بلدان الجنوب في برنامج وميزانية المنظمة. وعلى النحو الذي تم الاتفاق عليه، أشارت الأمانة إلى أنها بسبيل إعداد تقرير مفصل يتضمن كافة المناقشات والأفكار التي طُرحت خلال الاجتماع، وهو ما سوف يتم مشاركته مع الدول الأعضاء في إطار المؤتمر السنوي الثاني للويبو بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والمزمع عقده بالتزامن مع اجتماعات الدورة الثانية عشر للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

[نهاية الوثيقة]